الشبكة السودانية لحقوق الانسان

عاجـــل

السـودان

قوات من الجيش في الخرطوم تعتدي على تجمع مدني سلمي

أمس، الثلاثاء ٢٩ رمضان الموافق ١١مايو ٢٠٢١ قُتل اثنان وجُرح العشرات من المدنيين المسالمين كنتيجة مباشرة لاعتداء قوات من الجيش السوداني بإطلاق الرصاص الحي على تجمع مدني سلمي أقامته أسر ضحايا جريمة فضّ الاعتصام احياءً لذكرى أحبائهم الذين فقدوا أرواحهم، أو أصيبوا، أو فُقدوا قبل عامين في نفس المكان.

تقاعس الحكومة السودانية عن حماية المدنيين في السودان يؤدي إلى إهدار أرواح المدنيين في تجمعاتهم السلمية. فمنذ أن أعلن الجيش اغلاق الطرق المؤدية لمُحيط قيادته في العاصمة الخرطوم، كان على الحكومة أن توجه قيادة الجيش بأنه عدا حالات الطوارئ المُعلنة والمحددة بالزمان والمكان، فإن إغلاق الطُرق والتعامل مع التجمعات المدنية ليست من مهام الجيش على الاطلاق.

صمّت الحكومة آذانها وأغلقت أعينها وهي تسمع وترى أن قيادات الجيش تأمر بإغلاق الطُرق وتنشر قواتها المسلحة لمنع التجمع السلمي وهي مهمة تقوم بها قوات الشرطة في الدول التي يسود فيها حكم القانون. اذ أن الجيوش مهمتها حراسة الحدود والسيادة الوطنية في وجه المعتدين عليها، وليس قمع مواطني الدولة من المدنيين. أمّا قوات الشرطة فمن مهامها حفظ الأمن الداخلي ويجب أن تكون حسنة التدريب للتعامل مع التجمعات السلمية وبإشراف النيابة العامة بما يُجنب حدوث أي عنف غير مبرر في التعامل مع المدنيين السلميين.

الشبكة السودانية لحقوق الإنسان (SHRN) تدين بأقسى العبارات الجريمة التي أُرتكبتها قوات تابعة للجيش السوداني في حق التجمع السلمي لإحياء الذكرى الثانية لتمجيد ضحايا جريمة فضّ الاعتصام التي حدثت قبل عامين في نفس المكان أمام سمع وبصر قيادة الجيش.

الشبكة السودانية لحقوق الإنسان (SHRN) تدعو الحكومة السودانية إلى إجراء تحقيق عاجل والكشف عن المسؤولين عن نشر قوات عسكرية مسلحة واستخدام الذخيرة الحية في مواجهة المدنيين أثناء خروجهم السلمي من محيط القيادة بعد انتهاء الفعالية التي تجمعوا من أجلها، وتقديمهم إلى العدالة بأعجل ما يمكن، حيث أن تأخير العدالة هو إنكار للعدالة. تأخر الكشف عن المسؤولين عن جريمة فضّ الاعتصام التي حدثت قبل عامين، وبالتالي تقديمهم للعدالة، أغرى المجرمين بارتكاب مزيد من الجرائم والانتهاكات.